

التكليف (٢)

❖ عنوان الرسالة

استخدام البرلمانين الجزائريين لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في صنع قراراتهم السياسية وتحقيق الحكم
الراشد -دراسة ميدانية لعينة من أعضاء العهدة التشريعية السادسة



رساله-دكتوراه-خاصة
pdf. بالتكليف

❖ مقدمة الدراسة

إن كل ما نلاحظه من تصرفات وسلوكات اختيارية للأفراد، ما هي في الواقع إلا ترجمة لما اطمأنوا إليه من قرارات في حياتهم، وحتى وإن كانت تبدو لنا هذه السلوكات والنشاطات في ظاهرها أمرا بسيطا، إلا أنها في حقيقتها تمثل في مواقف كثيرة قناعات سبقتها عملية معقدة للوصول إلى اختيار أحد البدائل المتاحة، ومن ثم اتخاذ قرار بشأنها لتبني ذلك السلوك دون غيره، وبالتالي فإن كل واحد منا يحمل بداخله جهازا لصنع القرار، تتجسد مخرجاته على شكل حركات بعد أن تترسخ في صورة قناعات. فحياتنا إذن هي جملة من القرارات، وكل قرار له آثاره حسب مركز صاحبه، فهناك قرارات لا تتعدى آثارها أصحابها، وهناك قرارات أخرى يمتد تأثيرها ليشمل أفرادا آخرين، فقرارات رب الأسرة تتعداه لتمس أفراد أسرته، ومدير المؤسسة تطل آثار قراراته جميع العاملين في المؤسسة، وقائد الجيش يمس بقراراته كل الجنود المنضوين تحت لوائه...الخ.

ولعل أكثر القرارات أهمية، تلك التي تتخذ من قبل القادة السياسيين، لأن قراراتهم لا تقتصر آثارها عليهم وحدهم، أو على جماعة محدودة العدد، وإنما تمتد لتشمل جميع المواطنين المعنيين بهذه القرارات، وهذا ما يجعل صناع

القرار السياسي أكثر وعيا بخطورة القرارات التي يتبنونها، وأكثر حرصا على معرفة النتائج والإنعكاسات المتوقعة من جراء إصدارها، فكم من قرارات سياسية خاطئة أطاحت بأصحابها، وكم من قرارات عشوائية أحدثت اضطرابات وحروباً أهلية، وكم من قرارات غير مدروسة أسقطت دولاً بأكملها، وعلى العكس من ذلك، نجد نجاحات باهرة أسست حضارات ودولاً كان وراءها قرارات صائبة، فالنجاح والفشل، والقوة والضعف، والإنصار والإنكسار... كل ذلك تصنعه قرارات.

فالتاريخ السياسي للبشرية عبر الزمن يزخر بالقرارات الصائبة والرشيده، كما أنه مليء أيضاً بالقرارات السيئة، وحتى تحقق القرارات السياسية أهدافها ونتائجها المرجوة، ينبغي أن تبنى على معطيات ومعلومات دقيقة وصحيحة، كما يشترط توفرها لدى صناع القرار في الوقت المطلوب، فأى نقص في المعلومات ينعكس سلباً على القرار المتخذ، وعلى العكس من ذلك، كلما توفرت المعلومات والبيانات الكمية والنوعية، كلما ازدادت نسبة السلامة والرشاد في القرارات المتبناة، مما يوفر الكثير من الوقت والجهد، ويقلل من حجم التكلفة اللازمة لحل المشكلة المتعلقة بالقرار، ويجنب أصحابه التبعات التي قد تلحق بهم من جراء إصدار قرارات سيئة. وإذا كان أصحاب القرار من القادة السياسيين في القرون الماضية، يجدون صعوبات جمة في الحصول على المعلومات المطلوبة لرسم السياسات العليا للدولة، ويستغرقون وقتاً طويلاً في جمعها، ويبدلون الكثير من الجهد وبتكلفة باهضة للحصول عليها، فإن صناع القرار اليوم - وعلى العكس من ذلك - صار بإمكانهم الإطلاع على المعطيات والبيانات التي يريدونها بمجرد الضغط على أزرار الكمبيوتر أو حتى الهاتف النقال، بفضل ما أتاحتها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال من تسهيلات، في إطار ما اصطلح المختصون على تسميته بمجتمع المعلومات والمعرفة، الذي اختزل هذا العالم الشاسع وما يحدث فيه من حركات سريعة، في شاشة الكمبيوتر التي لا تتجاوز مساحتها بعض السنتيمترات، واستطاع هذا الجهاز الصغير استيعاب ذلك الكم الهائل

من المعلومات الذي يتدفق يوميا من جراء الانفجار المعرفي، والذي ضاقت بحمله المكتبات وأوعية المعلومات التقليدية، وعجزت وسائل الإتصال القديمة عن تناقله ومسايرة سرعته الفائقة.

إن قوة الأمم اليوم لم تعد تقاس بما تملكه من ثروات اقتصادية أو قوات عسكرية فحسب، بل أصبحت القوة الحقيقية والفعالية لأية أمة من الأمم تقاس بمدى توافرها على المعلومات وكيفية توظيفها، فالمتحكم اليوم في زمام الأمور ورقاب البشر، والذي يدير قواعد اللعبة الكونية، هو ذلك الذي يملك أكبر قدر من المعلومات، فعالم اليوم هو بحق عالم الإعلام والمعلومات .وإذا كانت بعض الدول المتخلفة والمغلوبة على أمرها، لا تزال تنتظر إلى الزراعة والصناعة على أنها أساس جلب الموارد وإحراز القوة والتقدم، فإن الدول المتقدمة قد تجاوزت هذه النظرة القديمة التي لم تعد تصلح اليوم في مجتمع الإعلام والمعلومات، وصار تركيزها منصبا على المعلومات والمعرفة باعتبارها مصدرا جديدا للقوة والثراء والتقدم .إن نظرة البشرية إلى مصدر الثراء والرفاه تتغير من عصر لآخر، فإذا كانت الأمم قديما تنقب في أراضيها بحثا عن الذهب كمعدن نفيس تطور به اقتصادها، فإنها في العصر الحديث سرعان ما صرفت نظرها إلى مصدر آخر لتحريك صناعاتها وتحقيق التنمية والرفق، وهو "الذهب الأسود"، ولكن الخوف من نفاد هذا المصدر جعل العالم يفكر في مادة أخرى متجددة، فأجمع الباحثون والخبراء المعاصرون على أن "الذهب الالكتروني" المتمثل في المعلومات، هو المحرك الجديد لأي نشاط في العالم، بل إن بعض الدارسين ذهب إلى القول بأنها ستكون هي محور .إن هذه الأهمية البالغة للمعلومات جعلت الصفوة الحاكمة أكثر الناس اهتماما بها، وأشد الفئات المهنية اعتمادا عليها في أداء مهامها، خاصة بعد التطورات المذهلة التي شهدتها تكنولوجيا المعلومات والإتصال .غير أن هذا التطور المتسارع لم يترك الفرصة لدى الأنظمة السياسية للتفكير في كيفية التعامل مع هذه التكنولوجيا، ولا حتى معرفة النتائج التي يمكن أن تترتب عنها، وقد انقسمت الآراء لدى الباحثين في علم الإتصال السياسي بين فئتين

متعارضتين، الأولى متقائلة والأخرى متشائمة، ففي الوقت الذي يرى فيه المتشائمون أن التطور التقني الذي يشهده عالم المعلومات والاتصال سيؤدي إلى إشاعة الفوضى والانقسامات السياسية والطائفية والعرقية داخل المجتمع، كما أنه سيعزز من قوة الأجهزة الاستخباراتية والأمنية للدولة، وسيقود إلى مزيد من الضبط والتحكم والسيطرة من قبل الأنظمة السياسية على شعوبها، وبالتالي إلى مزيد من التسلط والدكتاتورية، عن طريق استغلال القادة السياسيين لهذه التكنولوجيا في مراقبة تحركات المعارضين والتنصت على مكالماتهم والتجسس عليهم، وإحباط أي محاولة للتغيير السياسي، وأنه إذا كان المثل يقول "إن ذراع الدولة طويل"، تعبيرا عن قوتها ونفوذها، فإن هذا الذراع سيصبح "أخطبوطيا" في ظل التوسع والتطور في شبكات المعلومات والاتصالات.

غير أن المتقائلين وعلى النقيض من ذلك يرون أن هذه التكنولوجيا تمثل اليوم فرصة لا مثيل لها لتعزيز التحول الديمقراطي في الدول النامية، وأن مجتمع المعلومات هو المرحلة التي ستعرف فيها الديمقراطية أرقى صورها، وستكون الشعوب قادرة ولأول مرة في تاريخها على إسماع صوتها، والمشاركة في القرارات التي يتم اتخاذها، وسوف يقيم صناع القرار السياسي للمواطنين وزنهم في عملية تسيير وإدارة شؤون الدولة سواء على المستوى المحلي، أو الوطني أو الإقليمي أو حتى الدولي، لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تساهم اليوم بشكل كبير في تغيير المشهد السياسي، عن طريق إعادة توزيع القوى والأدوار السياسية في المجتمع، وإعطاء عملية صنع القرار السياسي معنى جديدا يأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تفرضها هذه التكنولوجيا الجديدة. إن الحديث عن العلاقة بين صنع القرار السياسي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، يقودنا إلى الحديث عن مفهوم الحكم الراشد، باعتباره أهم هدف منشود من قبل القادة السياسيين، خاصة في الدول النامية، والذي أصبحت تنادي به الأمم المتحدة في أدبياتها، فإذا علمنا أن أهم أساس يقوم عليه الحكم الراشد هو المشاركة الواسعة لجميع فعاليات المجتمع من مؤسسات ومواطنين في صنع القرار السياسي، مع اشتراط عنصر المحاسبة

والشفافية في الحكم، اضافة إلى أليات أخرى، فإن الملاحظ أنه لا يمكن لهذه الأسس أن تقوم بدون توفر المعلومات الضرورية والبنى التحتية المرتبطة بشبكات المعلومات والاتصالات بسبب تطور الحياة السياسية وتعتها، وعليه سنحاول في هذه الدراسة المتواضعة معرفة التسهيلات التي يمكن ان توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكيف يستثمرها صناع القرار السياسي في الجزائر في ترشيد قراراتهم، ومن ثم تحقيق الحكم الراشد كهدف تنموي جوهري، بمعنى محاولة معرفة أثر السلوك الاتصالي المعتمد على التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال على السلوك السياسي، وعلى رأسه عملية صنع القرارات، وانعكاس ذلك كله على اسلوب الحكم.

❖ أسباب اختيار تلك المقدمة

إن المقدمة تبدو جيدة في هذه الدراسة حيث كونها تلعب دوراً رئيسياً في جذب انتباه القارئ وتوضيح أهمية البحث وأهدافه، وقد توفر عدد من المميزات التي ميزتها:

التمهيد المناسب للموضوع

- فقد بدأت المقدمة بمقدمة عامة تمهد للموضوع.
- وتضمنت تعريفاً بالمشكلة أو الإطار النظري الذي يدور حوله البحث.

توضيح أهمية البحث

- كما اشتملت علي بيان أهمية الموضوع ومدى إسهامه في المجال الأكاديمي أو العلمي.
- وحددت الفجوة البحثية التي يسعى البحث إلى معالجتها.

تحديد أهداف البحث

- حيث تتضمن المقدمة الأهداف الرئيسية التي يسعى الباحث إلى تحقيقها.
- يوتمكن أيضاً من صياغة الأهداف بشكل واضح ومباشر.

عرض مشكلة البحث

- وضح الباحث المشكلة التي يتناولها البحث بشكل دقيق ومحدد.
- كما تمكن من صياغتها في صورة سؤال بحثي أو فرضية واضحة.

يعاب عدم توضيح المنهجية المتبعة

- فلم تتضمن المقدمة إشارة سريعة إلى المنهج البحثي المستخدم (تحليلي، تجريبي، وصفي، إلخ).
- لكنها أشارت إلى أدوات البحث إن لزم الأمر.

تحديد حدود البحث

- تم توضيح نطاق البحث، سواء كان زمنياً أو مكانياً أو موضوعياً.

الإشارة إلى الدراسات السابقة (اختياري)

- لم يتمكن الباحث من تضمين لمحة سريعة عن بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.
- بل وضح كيف يضيف البحث الجديد إلى المعرفة الموجودة.

لغة واضحة وأسلوب أكاديمي

- تجنببت المقدمة أسلوب الحشو والإطالة غير الضرورية.
- استخدام لغة أكاديمية واضحة وخالية من الأخطاء اللغوية والنحوية.

بناء منطقي وسلس

- حيث قام الباحث بترتيب الفقرات بطريقة منطقية تسهل على القارئ الانتقال من فكرة إلى أخرى.
- فجاءت المقدمة مختصرة ولكن شاملة للمحاور الأساسية.

عدم تضمين النتائج والاستنتاجات

قد حافظ الباحث على أن تبقى المقدمة ممهدة للبحث، دون استباق النتائج أو الاستنتاجات التي سيتم تناولها لاحقاً.

❖ المشكلة البحثية بعنوان

(تأثير الاعلام الرقمي على تشكيل الوعي الاجتماعي)

المقدمة (إعداد الباحث)

يشهد الإعلام تطوراً متسارعاً في ظل الثورة الرقمية، فقد أصبحت وسائل الإعلام الرقمية جزءاً أساسياً من الحياة اليومية للأفراد، تؤثر بشكل مباشر على تشكيل وعيهم وسلوكهم الاجتماعي. ومع تزايد الاعتماد على المنصات الرقمية مثل وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية الإلكترونية، برزت تساؤلات حول مدى تأثير هذا النوع من الإعلام على الوعي الاجتماعي، سواء من حيث نشر المعرفة وتعزيز الثقافة، أو من حيث التلاعب بالمعلومات وانتشار الأخبار المضللة. في هذا السياق، تبرز أهمية دراسة العلاقة

بين الإعلام الرقمي وتشكيل الوعي الاجتماعي، حيث يمكن أن تؤثر الخوارزميات الرقمية، وطبيعة المحتوى المتداول، وأساليب عرض المعلومات على إدراك الأفراد وفهمهم للقضايا المجتمعية المختلفة. كما أن الانتشار السريع للمعلومات عبر هذه الوسائل قد يسهم في بناء وعي أكثر شمولية أو قد يؤدي إلى تعزيز الاستقطاب الفكري والتأثير على الرأي العام بطرق غير متوازنة.

وبناءً على ذلك، يسعى هذا البحث إلى تحليل دور الإعلام الرقمي في تشكيل الوعي الاجتماعي، مع التركيز على تأثير المحتوى الإعلامي الرقمي، ومدى قدرة الأفراد على التمييز بين المعلومات الصحيحة والمضللة، إضافة إلى دراسة العوامل التي تسهم في تعزيز أو تقليل هذا التأثير.

أهم ما يجب أخذه في الاعتبار عند كتابة مقدمة الدراسة البحثية

١. التمهيد المناسب للموضوع

٢. توضيح أهمية البحث

٣. تحديد حدود البحث

٤. لغة واضحة وأسلوب أكاديمي